النشرة الجهوية عدد 2016/09

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط
المديرية الجهوية لكلميم - واد نون

مواد العدد

1. الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء
2. المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة
3. نتائج البحث الوطني حول الاستهلاك 2014/2013
4. البناء بجهة كلميم – واد نون في أرقام

الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء

تحتفل المملكة باليوم العالمي للإحصاء تحت شعار "إحصائيات أفضل من أجل حياة أفضل" وذلك في إطار دعوة المنتظم الدولي للاحتفال بهذا اليوم في 20 أكتوبر من كل خمس سنوات أولها كان سنة 2010. ويؤكد شعار هذه المناسبة الدور الحاسم الذي تؤديه المعلومات الإحصائية الرسمية العالمية في إجراء التحليلات واتخاذ القرارات المستنيرة بشأن السياسة العامة دعما للتنمية المستدامة كما أنه يعكس ما تكتسيه القدرات الإحصائية الوطنية المستدامة من أهمية بالغة في إنتاج إحصائيات ومؤشرات موثوقة وآنية بشأن قياس ما يحققه أي بلد من تقدم. ويأتي اعتماد قرار الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء اعترافا من المجتمع الدولي بأهمية البيانات الإحصائية في صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة ورصد التطور الذي تحرزه الدول في تحقيق أهدافها التنموية الوطنية والدولية لاسيما المتعلقة بأجندة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، والتي تهم اتخاذ القرارات والتدخلات في مشاريع التنمية الوطنية ذات العلاقة في الوقت المناسب.

وفي قرارها المذكور دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء إلى الاحتفال بهذا اليوم والقيام بالعديد من الأنشطة الهادفة إلى رفع مستوى الوعي بأهمية البيانات والمؤشرات في حياة المجتمعات، كما حثت البلدان على اعتماد الإحصاءات الرسمية كمصدر رئيسي في رسم سياساتها وتوجيه استثماراتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك تفعيل العمل بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبهذه المناسبة واستجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله؛ نظمت المندوبية السامية للتخطيط ندوة علمية دولية بمركز التكوين المهني التابع لبنك المغرب يوم 20 أكتوبر 2015 حول الإحصاء شارك فيها من خارج المغرب شخصيات من المجموعة الدولية للإحصاء ومن المغرب وزراء وبرلمانيون وجامعيون علاوة على ممثلين لهيئات مهنية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات تابعة لهيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث افتتحت هذه الندوة بكلمة للسيد المندوب السامي للتخطيط استحضر فيها أحدث أنشطة النظام الوطني الإحصائي والمفاهيم والمقاربات والتقنيات المعتمدة في إعداد واستغلال ونشر الإحصائيات وكذا فرصة لإبراز ما تميز به أداء المندوبية السامية من إنجاز بحوث ودراسات، فعلاوة على بحوثها الاعتيادية سواء منها الدراسات الموضوعاتية ذات المحتوى المجتمعي المتميز، استطاعت المندوبية السامية أن تستجيب لجميع التعليمات السامية لصاحب الجلالة وتكسب الرهان فيما يخص إنجاز الإحصاء العام للسكان والبحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر والبحث الوطني حول البنيات الاقتصادية لدى المقاولات والبحث الوطني حول القطاع غير المنظم.

وأكد المندوب السامي على استعداد المندوبية السامية، مع حرصها على استقلاليتها، في كل ما من شأنه أن يغني النظام الوطني الإحصائي في شموليته وأن يرفع من أدائه. وعلى غرار الاحتفال بهذا اليوم على المستوى المركزي أعطى السيد المندوب السامي تعليماته بتنظيم الأيام المفتوحة للإحصاء في كل جهات المملكة وذلك لتقديم جميع الأدوات والمواد الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط وذلك لإطلاع الرأي العام على حيثيات دلالاتها والمساهمة في نشرها، هكذا وعلى غرار باقي جهات المملكة نظمت المديرية الجهوية للتخطيط بكلميم الأبواب المفتوحة للإحصاء التي احتضنتها ساحة القسم بولاية الجهة أيام 21 و22 أكتوبر 2015، وهو الأمر الذي عرف مشاركة واسعة من قبل القطاعات المنتجة للإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية

والمالية في الجهة بدعوة من المديرية الجهوية، حيث تم تخصيص أروقة للمصالح الخارجية (المديرية الجهوية للتخطيط، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، الوكالة الحضرية، المركز الجهوي للاستثمار، المديرية الجهوية للفلاحة، المديرية الجهوية للسياحة، المندوبية الجهوية لوكالة الحوض المائي، المديرية الجهوية للإسكان و سياسة المدينة، المديرية الجهوية للصحة...) واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بكلميم ، لتقديم منتجاتها الإحصائية التي تهم مجالات اشتغالها. وقد افتتح السيد الوالي رفقة وفد رسمي أشغال هذه الأبواب المفتوحة، بزيارة أروقة المعرض والتي شكلت فرصة للتعريف بالمعطيات الإحصائية ودورها في التنمية المستدامة إضافة إلى استحضار الطفرة التكنولوجية المستعملة حاليا في إعداد و إنجاز العمليات والبحوث الإحصائية وكذا في إنتاج ونشر المعلومات الإحصائية والطموح لإرساء نظام جهوي إحصائي، كما تم تقديم عروض من طرف المشاركين في ذات التظاهرة، تهم الجانب الإحصائي من خلال ورشات علمية محضة نظمت بمقر المركز الجهوي للاستثمار أيام 21 و 22 أكتوبر 2015.

المغرب بين أهداف الألفية من اجل التنمية و أهداف التنمية المستدامة

في بداية الألفية الجديدة، اعتمد الجمع العام للأمم المتحدة في شتنبر سنة 2000 أهداف الألفية من أجل التنمية، التي تمثل الفكرة الجديدة لمحاربة ظاهرة الفقر. يتكون هدا البرنامج من ثماني أهداف و التي ترمي خصوصا إلى محاربة الفقر والجوع وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم و الصحة) وكذا المحافظة على البيئة. هذه الأهداف موزعة إلى 22 مرمى التي تم قياسها ب 48 مؤشر. وانخراطا في مسار الاستمرارية للأهداف الألفية من أجل التنمية، اعتمدت أهداف التنمية المستدامة في شتنبر 2015 من طرف 193 دولة، وذلك بإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة واعتمادا على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. تضم أهداف التنمية المستدامة 17 هدفا، موزعة على 169 مرمى تعني الدول المتقدمة و الدول في طريق النمو على حد سواء.

الأهداف الثمانية من أجل التنمية:

- **الهدف الأول:** التقليص من الفقر المدقع و الجوع؛
- **الهدف الثاني:** ضمان التعليم الابتدائي للجميع؛
- **الهدف الثالث:** النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء؛
- **الهدف الرابع:** تقليص وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛
- **الهدف الخامس:** تحسين صحة الأم؛
- **الهدف السادس:** محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، وحمى المستنقعات (الملاريا) وأمراض أخرى؛
- **الهدف السابع:** ضمان بيئة مستدامة؛
- **الهدف الثامن:** إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية؛

بعض منجزات أهداف الألفية من أجل التنمية بالمغرب لفترة 1990-2015 :

- تم القضاء عمليا، على الفقر المدقع، حيث انتقل معدل الفقر المدقع (والذي يقاس بدولار واحد أمريكي حسب منسوب القدرة الشرائية) من 3.5% سنة 1985 إلى مستوى يكاد أن يكون غير ذي أهمية من الناحية الإحصائية (ما يقارب الصفر) سنة 2014. وتجدر الإشارة أنه تم القضاء عمليا على هذا الشكل من الفقر سواء بالوسط الحضري أو القروي؛
- تم تعميم التعليم الابتدائي بأكمله تقريبا: حيث انتقل معدل التمدرس الصافي (6-11 سنوات) من 52.4% سنة 1990 إلى 99% سنة 2013-2014؛
- تحققت المناصفة بين الجنسين في كل مستويات التعليم، بفضل إعمال التمييز الإيجابي مع وجود نسبة تقدم أكثر أهمية بالوسط القروي منه بالوسط الحضري؛
- انخفضت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بـ60% خلال السنوات العشرين الأخيرة وهي تتراوح بين 26.2‰ و27.6‰ حسب تقديرات مجموعة وكالات نظام الأمم المتحدة والمندوبية السامية للتخطيط مع تحديد مرمى بلوغ نسبة 25 ‰ في أفق 2015؛
- انخفضت نسبة وفيات الأمهات في نهاية سنة 2015، حيث انتقل معدل وفيات الأمهات من 332 وفاة لكل 100.000 ولادة حية ما بين 1985-1991 إلى 112 وفاة لكل 100.000 ولادة حية سنتي 2009-2010 مع تحديد مرمى بلوغ 83 وفاة لكل 100.000 في أفق 2015 (البحث الوطني الديموغرافي للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2009-2010)؛
- تبقى نسبة انتشار داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) ضعيفة نسبيا، وتم القضاء على حمى المستنقعات المحلية مع وجود عدد ضعيف نسبيا من الحالات الواردة من الخارج. وتم أيضا تقليص تأثير مرض السل إذ بلغ 82 حالة جديدة لـ 100.000 نسمة سنة 2014 مقابل 113 حالة سنة 1990؛

- تم تعميم استفادة السكان من الماء الصالح للشرب ومن الكهرباء، بوتيرة متواصلة، في حين يوجد التطهير السائل في طريقه إلى التعميم بالوسط الحضري بنسبة ناهزت 90% سنة 2014. وانتقلت نسبة السكان بالوسط الحضري التي تسكن بمدن الصفيح والسكن غير اللائق من 9.2% سنة 1994 إلى 5.6% سنة 2014 (حسب معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014).

الانتقال من أهداف الألفية من أجل التنمية الى أهداف التنمية المستدامة:

يعد برنامج التنمية المستدامة استمرارا للأهداف الألفية من أجل التنمية وانطلق في فاتح يناير 2016 بـ 17 هدف خلال 15 سنة. يعتمد البرنامج الجديد على أهداف الألفية من أجل التنمية ويصبو إلى استكمال الأشغال التي تمت خلال 15 سنة السابقة. وترتكز أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة على قضايا الفقر، والتعليم و الصحة و المساواة بين الجنسين و الولوج إلى الماء و التطهير.

تتميز أهداف التنمية المستدامة مقارنة مع أهداف الألفية من أجل التنمية بإدماجها الكلي للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي وكذا البعد البيئي. كما ترتكز أهداف التنمية المستدامة على أولويات أخرى هي: حقوق الإنسان، القضاء على الفوارق والحكامة الجيدة.

أهداف التنمية المستدامة:

1. **الهدف الأول:** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
2. **الهدف الثاني:** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
3. **الهدف الثالث:** ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
4. **الهدف الرابع:** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع؛
5. **الهدف الخامس:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء و الفتيات؛
6. **الهدف السادس:** ضمان الولوج إلى الماء وخدمات التطهير للجميع وتدبيرها بصفة مستدامة؛
7. **الهدف السابع:** ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة، على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛
8. **الهدف الثامن:** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والتشغيل الكامل والمنتج، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
9. **الهدف التاسع:** إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار؛
10. **الهدف العاشر:** الحد من انعدام المساواة داخل البلدان و فيما بينها؛
11. **الهدف الحادي عشر:** جعل المدن والمؤسسات البشرية شاملة للجميع و آمنة و قادرة على الصمود ومستدامة؛
12. **الهدف الثاني عشر:** ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
13. **الهدف الثالث عشر:** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره؛
14. **الهدف الرابع عشر:** المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية و استخدامها بصفة مستدامة لتحقيق التنمية المستدامة.
15. **الهدف الخامس عشر:** حماية النظم الإيكولوجية البرية و ترميمها وتعزيز استخدامه بطريقة مستدامة، وتدبير الغابات بصفة مستدامة، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف التنوع البيولوجي.
16. **الهدف السادس عشر:** التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛
17. **الهدف السابع عشر:** تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

نتائج البحث الوطني حول الاستهلاك 2014/2013

يعتبر البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر أحد البحوث الإحصائية البنيوية التي تمكن، إلى جانب البحوث المتعلقة بالبنيات الاقتصادية وأنشطة القطاع غير المنظم أو تلك المتعلقة بتطور الظرفية في قطاعات الأسر والمقاولات، من تحيين معرفتنا، بصفة دورية، بالاقتصاد الوطني وظروف معيشة المواطنين. ويهدف هذا البحث إلى جمع معطيات شاملة حول نفقات واستهلاك الأسر، وقد شمل عينة تتكون من 16000 أسرة موزعة على كافة التراب الوطني وتم إنجازه خلال الفترة الممتدة بين يوليوز 2013 ويونيو 2014، أي على مدى سنة كاملة، من أجل الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الموسمية وانعكاسات الأحداث الاجتماعية والدينية على سلوك الاستهلاك.

أهم نتائج البحث الوطني حول الاستهلاك على المستوى الوطني:

- ارتفاع مستوى المعيشة إلى حدود الضعف تقريبا، حيث انتقل من حوالي 8300 درهم سنة 2001 إلى ما يناهز 15900 درهم سنة 2014 وهو ما يفوق بقليل مستوى نفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الفرد وفقا لما يتم قياسه من طرف المحاسبة الوطنية، مسجلا ارتفاعا بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 3.5% خلال هذه الفترة؛
- انتقلت حصة نفقات الاستهلاك الغذائية في ميزانية الأسر بين 2001 و2014 من 41% إلى 37% على الصعيد الوطني. ويتضح من بنية نفقات الاستهلاك أن الجزء المتعلق بالتغذية يتراجع من حيث الوزن ويتحسن من حيث الجودة ولكن بمستوى أقل في العالم القروي أو بالنسبة للفئات الاجتماعية ذات مستوى معيشي ضعيف.
- تحسن بنية الجزء غير الغذائي من الاستهلاك مع بروز ملحوظ لسلع وخدمات ذات قيمة مرتفعة. وعلى سبيل المثال انتقل وزن مجموع النفقات المرتبطة بـ "التعليم

والثقافة والترفيه" إضافة إلى "النقل" و"النظافة والعلاجات الطبية" من 16,7% إلى 21,4% لكن مع وجود تفاوتات اجتماعية وترابية مهمة؛

- تحسن مستوى المعيشة الفردي بين 2001 و2014، بتسجيله نموا بالأسعار الثابتة بلغت نسبته حوالي 3,5% على الصعيد الوطني و 3,1% و 3,7% بالوسط الحضري والوسط القروي على التوالي، واكبه على العموم تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، مما ساهم في تراجع الفقر بمختلف أشكاله ببلادنا؛
- سجلت الفوارق الاجتماعية المعبر عنها بمؤشر جيني، أول ليونة في صلابتها السابقة واتجاهها إلى منحى انخفاضي. وهكذا فقد انتقل هذا المؤشر من 40,6% سنة 2001 إلى 40,7% سنة 2007 ثم إلى 39,5% في 2014. ويتبين أن الانعطاف نحو الانخفاض كان أكثر وضوحا بالوسط الحضري، حيث تراجع هذا المؤشر من 41,1% سنة 2007 إلى 38,8% سنة 2014، مقابل 33,1% و 31,7%بالوسط القروي خلال نفس الفترة؛
- انخفاض الفارق في مستوى المعيشة بين الوسطين الحضري والقروي الذي كان يصل إلى الضعف في 2001، إلى حوالي 1,8 سنة 2007. غير أنه وبارتفاعه إلى 1,9 في 2014، يبدو أنه بدأ يتسع من جديد، مما يستدعي، بطبيعة الحال، مراقبته وذلك بالنظر للتقلبات المعروفة التي يتسم بها دخل الساكنة القروية؛
- وبخصوص الفوارق الجغرافية لمستوى المعيشة يمكن الحديث عن مجموعتين من الجهات:
  - ✓ مجموعة يفوق مستوى نفقات الاستهلاك السنوية للفرد بها المعدل الوطني. ويتعلق الأمر بجهات "الداخلة - واد الذهب" بـ 28627 درهم و"الدار البيضاء- سطات" بـ 19006 درهم و"العيون-الساقية الحمراء" بـ 17729 درهم و"الرباط –سلا-القنيطرة" بـ17717 درهم و"طنجة - تطوان-الحسيمة" بـ 17082 درهم و"الجهة الشرقية" بـ15972 درهم؛
  - ✓ مجموعة يقل مستوى نفقات الاستهلاك السنوية للفرد بها المعدل الوطني. ويتعلق الأمر، خصوصا، بجهات "درعة-تافيلالت" و"بني ملال-خنيفرة" بـ11923 درهم و11745 درهم على التوالي، حيث تسجل هذه النفقات أضعف مستوى لها.
- وفي المجمل يبدو، إلى حد ما، أن وتيرة تطور مستويات المعيشة على مستوى الوحدات الترابية بدأت تأخذ مسارها نحو الالتقائية، والتي ستمكن على المدى البعيد من تقليص الفوارق بين هذه المستويات المعيشية.

تطور مؤشرات الفقر ما بين 2001 و 2014 حسب الجهات:

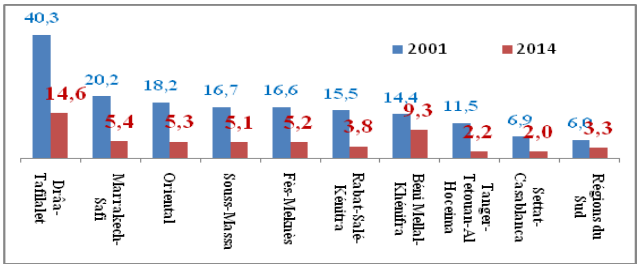

1. البناء بجهة كلميم – واد نون في أرقام

يعد قطاع البناء من أهم القطاعات الإستراتيجية وطنيا وله تأثير كبير على جميع قطاعات النشاط الاقتصادي. حيث يساهم بنسب مهمة في خلق القيمة المضافة والعمالة على الصعيدين الوطني والمحلي.

وفي إطار تتبع أنشطة هدا القطاع، تقوم المندوبية السامية للتخطيط ببحث مستمر حول رخص البناء لدى الجماعات الترابية بالمجال الحضري. وجميع الاستمارات التي يعتمد عليها البحث مكونة من نسخة من رخص البناء والتشييد مسلمة من طرف السلطات المحلية. و تعتبر رخصة البناء حسب التعريف الإداري هي وثيقة إدارية تسلم من قبل السلطة الإدارية المكلفة التي تبت فيما يتعين اتخاذه من أعمال البناء من قبل صاحب الطلب وفقا لقوانين التعمير وتماشيا مع مخطط التهيئة وشروط السلامة والنظافة والمظهر العام للمبنى، وما إلى ذلك.

تعد إحصاءات رخص البناء مصدرا رئيسيا للمعلومات التي تمكن من توفير مؤشرات حول القطاع ولتوجيه السياسات وصناعة القرار. كما تستعمل ذات البيانات لتقدير مؤشرات قطاع البناء وإعداد الحسابات القومية. و المعلومات المجمعة عبر هذه الاستمارات تتضمن مميزات البناية من حيث القيمة المقدرة، المساحة المبنية، مساحة السقوف، نوع البناية كما توفر المعلومات حول المستثمرين في المشروع.

إحصائيات البناء لسنة 2014

الأقاليم	اسا-الزاك	كلميم	طان طان	سيدي افني	المجموع
عدد الرخص	105	713	417	49	1284
المساحة المسقفة بالمتر مربع	13628	153319	81838	8216	257001
المساحة المبنية بالمتر مربع	13409	65017	74352	3352	156130
القيمة المتوقعة بألف درهم	14139	173244	106502	8216	302101
عدد المساكن	100	1280	477	90	1947
عدد غرف السكنى	346	4047	1598	259	6250

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية 2015